الأمم المتحدة

E/AC.51/2015/L.4/Add.12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
25 June 2015
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الخامسة والخمسون
١-٢٦ حزيران/يونيو ٢٠١٥
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين

مشروع تقرير

المقرر: السيد جوزيف ماري فودا ندي (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: التقييم
البند ٣ (ب)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

١ - نظرت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/70/72).

٢ - وعرض مدير شعبة والتفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

260615 260615 15-10515 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المناقشة

٣ - أعربت الوفود عن تقديرها لجودة التقرير ووافقت عموما على ما تضمّنه من نتائج وتوصيات بشأن تعزيز التقييم. وأُشير أيضا إلى أهمية الحصول باستمرار على معلومات من قبيل تلك الواردة في التقرير. ولاحظت بعض الوفود أن التقرير ردّ على التعليقات السابقة التي قدّمتها اللجنة.

٤ - وفيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن كيانات الأمانة العامة الإحدى والثلاثين التي أُجريت معها مقابلات لغرض إنجاز التقرير.

٥ - وسلّمت عدة وفود بأهمية وظيفة التقييم في زيادة فعالية المنظمة. ولكن ثمّة وفود أعربت عن قلقها من عدم كفاية استخدام التقييم في تحسين البرامج، ومن العمل ضمن الحدود الدنيا في متابعة التقييمات، وعدم كفاية كفاءات الموظفين لإجراء التقييم. وأبدت وفود اهتمامها بمعرفة سبب عدم ورود توصيات في التقرير عن سبل سد هذه الثغرات بهدف تعزيز التقييم في المنظمة.

٦ - وأشارت وفود بوجه خاص إلى أن مشاركة الإدارة العليا والموظفين المحدودة في التقييم كانت محبطة، وأعربت عن قلقها إزاء ثقافة التقييم داخل المنظمة، التي ما زالت غير داعمة. ولاحظت بعض الوفود أن اضطلاع الإدارة العليا بدور قيادي أكبر وزيادة دعمها لعمليات التقييم سيشجعان على إحلال ثقافة تقييم أقوى وتقديم تقارير ذات نوعية أجود. وسلّط أحد الوفود الضوء على القرار ٢٥٩/٦٤ وعلى إطار المساءلة الأقوى الذي يدعو إليه ذلك القرار.

٧ - وأعربت وفود أيضا عن قلقها الشديد من الانخفاض العام في جودة تقارير التقييم في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مقارنة بتقارير الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بالإضافة إلى عدم ازدياد نسبة الكيانات التي أفادت باستخدامها معلومات التقييم في التقارير التي تقدّمها إلى الهيئات التشريعية. وطُرحت أسئلة عن سبب عدم استخدام عمليات التقييم أكثر فأكثر من أجل إنارة السبيل أمام الهيئات التشريعية. وأشار أحد الوفود إلى الفقرة ١٩ من التقرير التي تذكر التحسينات البارزة بين فترتي السنتين ومن بينها استخدام التقييمات لتقديم تقارير إلى الجهات المانحة.

٨ - وفيما يتعلق بمسألة الموارد المالية والبشرية المخصصة للتقييم، أعربت بعض الوفود عن قلقها من عدم كفايتها وطلبت توضيحا عما إذا كان هذا هو السبب في الحدّ من القدرة على التقييم المبينة في الجدول ١ من التقرير. وتساءلت وفود أخرى عن سبل تحسين استخدام

الموارد المتاحة لزيادة القدرة على التقييم وتحسين جودته، وذلك بوسائل منها استغلال الخبرات الداخلية لدى الأمانة على نحو أفضل وتجنب الازدواجية والتداخل في مهامها. وأثار أحد الوفود مسألة استخدام كيانات تتوفّر على وحدات تقييم منفصلة في إجراء تقييمات لكيانات مشتركة في الموقع لا تمارس أنشطة تقييم أو لم تضطلع إلا بالحد الأدنى منها.

٩ - وطلبت بعض الوفود توضيحات بشأن التوصية الواردة في التقرير والمتعلقة بتحسين المبادئ التوجيهية الحالية لتخطيط الموارد ووضع التقديرات (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) الخاصة بأنشطة الرصد والتقييم. وطرحت أسئلة على وجه الخصوص، عن مغزى الإبلاغ عن الموارد الخارجة عن الميزانية. وطُلبت أيضا توضيحات لمتطلبات الإبلاغ الحالية عن موارد الرصد والتقييم في الميزانيات البرنامجية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التوصيات الواردة في الفقرات ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج، وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات، وبأن تستفيد إدارة الشؤون الإدارية، في تنفيذ التوصية ٣، من الخبرة الفنية الحالية التي تقدّمها هيئات الرقابة الداخلية والخارجية في الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

١١ - وأكدت اللجنة أن وجود وظيفة تقييم قوية يظلّ يشكل أداة حاسمة لتقييم أداء المنظمة، ويتيح تعزيز المساءلة واستخلاص الدروس من أجل تحقيق نتائج أقوى.

١٢ - وأكّدت اللجنة أن التقييم لم يساعد على تحسين تصميم البرامج وتنفيذها وصوغ التوجيهات المتعلقة بالسياسات فحسب، وإنما أسهم أيضا في اتّخاذ القرارات المتعلّقة بالميزانية، وفي إحلال الشفافية، وتنفيذ الولايات الحكومية الدولية بفعالية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد. وهو قد أتاح، في الوقت نفسه، للدول الأعضاء إمكانية متابعة نتائج البرامج بطريقة منهجية.

١٣ - وأحاطت اللجنة علما بوجود تطورات إيجابية مقارنة بفترات السنتين السابقة ضمن ما يتعلق بوظيفة التقييم في الأمانة العامة، ولا سيما من خلال تعزيز عمليات التقييم وإجراءاته. ومع ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها من أن نوعية تقارير التقييم عموما لم تتحسن.

١٤ - وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها من وجود عقبات رئيسية أمام تعزيز مهام التقييم. وشدّدت اللجنة على ضرورة أن تخصص كيانات الأمانة العامة موارد مناسبة

لأنشطة التقييم، وضمان تزويد الموظفين في مجال التقييم بالكفاءات اللازمة. وأوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكثف جهوده الرامية إلى تطوير ثقافة التقييم وتعزيزها على نطاق المنظمة عن طريق تعزيز دعم الإدارة العليا ومشاركة الموظفين.

١٥ - وأكدت اللجنة أيضا أن وظيفة التقييم، ولا سيما التقييم الذاتي، هي أداة إدارية أساسية وأن مسؤولية استخدام التقييم من أجل تحسين الأداء تقع على عاتق المديرين على مستوى الإدارة العليا.

١٦ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء هياكل الأمانة العامة المخصصة لمهام التقييم ومن وجود سبعة كيانات لا تمارس أنشطة في مجال التقييم أو لم تضطلع إلا بالحد الأدنى منها خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٧ - ورحبت اللجنة بقيام وحدة التقييم المستقلة التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم التقارير إلى كل من المدير التنفيذي ومجلس الإدارة. وقد اعتبرت اللجنة هذا الأمر مثالا لأفضل الممارسات في سياسات التسلسل الإداري.

١٨ - وأحاطت اللجنة علما بأن عددا كبيرا من التقارير قد حاز، في مجال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، تقييما جيدا أو ممتازا للجودة العامة بالقسم المخصص داخلها للنتائج، وأبدت أكثرية هذه التقارير نتائج إيجابية إلى حد كبير، في حين سيكون من المرحّب الحصول على المزيد من الأدلة بشأن مدى إسهام نواتج المنظمة في التنمية.

١٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير ملموسة إضافية من أجل تطوير القدرة على التقييم داخل برامج الأمانة العامة، مع تقديم الدعم من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وهيئات الرقابة الخارجية من حيث الإرشاد وإسداء المشورة المنهجية.

٢٠ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة بشكل أفضل من الخبرات الداخلية، بما في ذلك الاستفادة قدر الإمكان من الخبرات المتوفرة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لدى إجراء التقييمات في مختلف الكيانات التابعة للأمانة العامة، مع الاستفادة من الخبرات التي تراكمت لدى هيئات الإشراف الداخلية والخارجية، وأن يكفل بذل كل الجهود الرامية إلى تجنب التكرار و/أو التداخل في وظائف التقييم في الأمانة العامة.

٢١ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل استمرار عرض اتفاقات كبار المديرين لأهداف ملائمة للبرامج ومقاييس أداء مناسبة من أجل الوفاء بالولايات المقررة طبقا للقواعد والنظم ذات الصلة، وحصول وظيفة التقييم على الاعتبار الواجب في تقييم أداء كبار المديرين.

٢٢ - وكرّرت اللجنة توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير ملموسة على المستويات المناسبة من أجل كفالة سد الثغرات الكبيرة القائمة في نطاق تغطية التقييم ومعالجة نقص أدلة تقييم الأداء.

٢٣ - واختارت اللجنة التقييمات التالية لتنظر فيها في دورتها السابعة والخمسين في عام ٢٠١٧: إدارة الشؤون السياسية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية شؤون اللاجئين، والأونروا، والدعم الفني وعناصر برنامج التوجيه التنفيذي وعناصر الإدارة من باب الميزانية البرنامجية المعنون "تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما": المكتب التنفيذي للأمين العام، ومكاتب الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالأطفال والتراع المسلح، وبالعنف الجنسي في حالات التراع وبالعنف ضد الأطفال.

٢٤ - وطلبت اللجنة كذلك النظر في التقييمات التالية في دورتها السابعة والخمسين في عام ٢٠١٧: التقييمات المواضيعية عن أعمال اللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) استنادا إلى التقييمات المنجزة في كل كيان من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧.